

ديناميات الاستقلال القضائي

الضغوطات التعسفية التي يتعرض إليها القضاء وكيفية حماية القضاة منها

مقاربة إقليمية ودولية

البرنامج

١٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٨
لبنان

بيت المستقبل:
السراي، بكفيا – لبنان
تليفون: +961 4 984331

الحيثيات

تقع استقلالية السلطة القضائية في صلب النظام القضائي العادل، النزيه والفعال، والركيزة الأساسية للأنظمة القائمة على الفصل بين السلطات وسيادة القانون. فالسلطة القضائية المحترفة، المستقلة والفاعلة، تشكل دعامة أساسية لبناء دولة الحق وإنفاذ سيادة القانون، إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الاستثمار البعيد الأجل، التجديد والاستقرار.

تفترض استقلالية القضاء بطبيعة الحال استقلالية القاضي. وإذ يستلزم تحرّره من أي نفوذ خارجي ومن أي ترهيب سياسي في دراسة الملفات. وحدهم القضاة الذين يتمتعون بالحماية من مختلف أنواع الترهيب والضغوطات والتدخلات الخارجية، يمكنهم ضمان حسن سير العدالة، وممارسة الرقابة لتأمين عدم تجاوز السلطات الأخرى صلاحياتها ودحض التشريعات المخالفة للدستور وحماية حقوق المواطن وحياته.

لطالما أعربت الحكومات عن امتعاضها من الأحكام القضائية التي تتعارض مع مصالحها وتضع حداً لممارستها عبر تطبيق القانون، واستخدمت عدة وسائل للحؤول دون تمكين القضاة من إصدار أحكام. يعزوا الخبراء القانونيون هذه الممارسات إلى بعض العيوب الهيكلية التي تشوب المجال القانوني، واستغلال أذرة الحكومة الأخرى لهذه الفجوات بطرق مبتكرة.

تشكل تهديدات عدة خطراً على استقلالية القضاء، بينها أنظمة التعيينات والترقيات القضائية واستغلالها من بعض السياسيين لها لعرقلة سير استقلالية القضاء وحياده. وعلى الرغم من أن الضغوطات الاقتصادية أقل علنية، فهي لا تقل خطورة لجهة تأثيرها السلبي على استقلالية القضاء. إن عدم توفير التمويل اللازم للمحاكم، سواء بسبب الإهمال أو فعلاً متعمداً من قبل الممسكين بزمّام تخصيص الموارد المالية، يعتبر أيضاً تهديداً محتملاً لاستقلالية القضاء وحياده. إن التدخل في عمل السلطة القضائية يمكن أن يأتي من مصادر مختلفة: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحكومات المحلية، المسؤولون الحكوميون أو النواب، الأحزاب السياسية، النخب الاقتصادية، القوات العسكرية والتسلسل الهرمي القضائي نفسه.

إنطلاقاً من هذا الواقع، ما هي الضمانات الهيكلية والقانونية التي تؤمن حماية السلطة القضائية من الضغوطات التعسفية التي تتعرض لها؟ وما هي الوسائل لضمان قدرة القاضي عند توليه منصبه على ممارسة عمله وإصدار أحكامه باستقلالية تامة لا يحدّها سوى سقف القانون؟

استناداً إلى التجارب والدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، ستعتمد ورشة العمل إلى مقارنة مختلف الخيارات التي اعتمدها الدول لحماية القضاة من التأثيرات والضغوطات والنظر في إيجابياتها.

الأمر الذي سيمكن المشاركين من تبادل الخبرات والتجارب والمعارف، بهدف تبيان أفضل السبل والآليات التي أثبتت فعاليتها والظروف المرافقة لوضعها. فالهدف الرئيسي هو توفير نظرة عامة حول الأطر والممارسات المرتبطة بالضمانات الهيكلية التي تؤمن استقلالية القضاة المستدامة.

سيتناول التحليل والنقاش مختلف جوانب استقلالية القضاة بدءاً من الاستقلالية الوظيفية مروراً باستقلالية الولاية القضائية، وصولاً إلى الاستقلالية الذاتية، وذلك عبر مقارنة الإطار المنظم والعملي المعتمد في لبنان والمنطقة وأوروبا وفقاً للمحاور التالية:

- التعيينات والولاية القضائية.
- أنظمة الترقيات والنقل والعزل (التأديبي وغير التأديبي).

- المداولات (التسلسل الهرمي للمحاكم، حق القاضي بالخروج عن قرار الأكثرية)
- الأنشطة خارج الوظيفة القضائية، الجمع بين مهام الوظيفة القضائية ومهام أخرى خارج قوس المحاكم
مأجور عليها.

الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٨

تسجيل الحضور ٩:٣٠ – ٩:٠٠

كلمة الافتتاح: ١٠:٠٠ – ٩:٣٠

الرئيس أمين الجميل، الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية، رئيس بيت المستقبل
القاضي جان فهد، رئيس مجلس القضاء الأعلى
د. أنيا شولر- شلتر، مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-
مؤسسة كونراد أديناور

الكلمة الرئيسية د. مايكل سنوداسكي : الضمانات الدستورية في مواجهة التأثير
السياسي غير المبرر على التعيينات القضائية في ألمانيا الحديثة - الدروس المستفادة" ١٠:٣٠ – ١٠:٠٠

إستراحة قهوة ١٠:٤٥ – ١٠:٣٠

التعيينات والولاية القضائية ١٢:٠٠ – ١٠:٤٥
منسق الجلسة: أنيا شولر- شلتر، مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا- مؤسسة كونراد أديناور

غالب غانم (لبنان) ، قاضي، رئيس سابق لمجلس القضاء الأعلى
أنوار مناصري (تونس) ، قاضية في المحكمة الإدارية
خالد محمد الكندري (الكويت) ، قاضي ، رئيس الدائرة الإدارية
مايكل سنوداسكي (ألمانيا) ، قاضٍ في المحكمة الإدارية ، وزارة العدل ، بادن
فورتمبرغ ، قسم القانون الدستوري

نقاش

أنظمة الترقيات والنقل والعزل ١٣:١٥ – ١٢:٠٠
منسق الجلسة: ميسم النويري، قاضية، المديرة العامة لوزارة العدل

روكز رزق (لبنان)، قاضي ، مجلس القضاء الأعلى
أنوار مناصري (تونس) ، قاضية في المحكمة الإدارية
خالد محمد الكندري (الكويت) ، قاضي ، رئيس الدائرة الإدارية
مايكل سنوداسكي (ألمانيا) ، قاضٍ في المحكمة الإدارية ، وزارة العدل ، بادن
فورتمبرغ ، قسم القانون الدستوري

نقاش

المداولات، التراتبية والتسلسل الهرمي للمحاكم
منسق الجلسة: مروان عبود، قاضي، رئيس الهيئة العليا للتأديب ١٤,٠٠ - ١٥,١٥

رنا عاكوم، قاضية، وزارة العدل - إيان صابر، قاضية، مجلس القضاء الأعلى (لبنان)
أنوار مناصري (تونس) ، قاضية في المحكمة الإدارية
خالد محمد الكندري (الكويت) ، قاضي ، رئيس الدائرة الإدارية
مايكل سنوداسكي (ألمانيا) ، قاض في المحكمة الإدارية ، وزارة العدل ، بادن
فورتمبرغ ، قسم القانون الدستوري

نقاش

الأنشطة خارج الولاية القضائية
منسق الجلسة: روكز رزق، قاضي ، مجلس القضاء الأعلى ١٦:٤٥ – ١٥:٣٠

مروان عبود (لبنان) ، قاضي ، رئيس الهيئة التأديبية العليا
أنوار مناصري (تونس) ، قاضية في المحكمة الإدارية
خالد محمد الكندري (الكويت) ، قاضي ، رئيس الدائرة الإدارية
مايكل سنوداسكي (ألمانيا) ، قاض في المحكمة الإدارية ، وزارة العدل ، بادن
فورتمبرغ ، قسم القانون الدستوري

نقاش

خلاصة عامة وتوصيات ١٧,١٥-١٦,٤٥

أسئلة لتوجيه أبحاث الخبراء

I. تلخيص التغييرات التي حصلت في العقد الماضي

1. ما هي التغييرات على المستويات القانونية والقضائية وغير القانونية، التي أثرت على استقلالية القضاء ونزاهة القضاة؟
2. هل حدثت تغييرات مهمة في الوضع الاقتصادي بما يؤثر على استقلالية القضاء؟
3. ما هي التحديات الداخلية والخارجية الرئيسية التي أثرت على القضاء؟

II. توصيف الوضع الحالي وتحديد التحديات

➤ التعيينات والولاية القضائية

1. ما هي إجراءات تعيين أعضاء السلطة القضائية؟
2. ما هي إيجابيات وسلبيات مختلف نماذج التعيين وعبوبها؟
3. هل ثمة احترام لمفهوم الاستحقاق والكفاءة؟
4. ما هي أكبر الفجوات التي تواجه عملية التعيين؟
5. ما هي التهديدات التي تقوض استقلال القضاء وحياده؟

➤ أنظمة الترقيات والنقل والعزل

1. ما هي الإجراءات المعتمدة لترقية أعضاء السلطة القضائية ونقلهم وعزلهم؟
2. هل يضمن نظام الترقية المعتمد ترقية القضاة وفقاً لكفاءتهم المهنية وفعاليتهم؟ كيف يتم تقييم هذه المزايا؟
3. هل يتم النقل طوعاً؟ هل من الممكن نقل القضاة ضد إرادتهم؟
4. ما هي العوامل الخارجية التي تؤثر على ممارسات الترقية والنقل والعزل؟

➤ المداولات، التسلسل الهرمي للمحاكم، حق القاضي بالخروج عن قرار الأكثرية

1. ما هي الإجراءات المرعية لإصدار الحكم؟
2. إلى أي مدى تحمي عملية المداولة القاضي من ضغوط السلطة التنفيذية أو التشريعية، من أطراف المقاضاة أو من رؤسائه وزملائه؟
3. ما هي خصائص الاستخلاص القضائي؟
4. ما هي أنواع التداول المختلفة؟
5. كيف يؤثر تعزيز المداولات أو تفويضها بشكل إيجابي أو سلبي على شرعية المحكمة؟
6. ما هي صفات الحكم القضائي السليم؟

➤ الأنشطة خارج الولاية القضائية، الجمع بين مهام الوظيفة القضائية ومهام أخرى مأجور عليها خارج قوس المحاكم

1. ما هي الشروط التي يحق القضاة تحت ظلها ممارسة أنشطة خارج ولايتهم القضائية وإلى أي مدى يمكن لهكذا أنشطة أن تقوض استقلاليتهم ونزاهتهم؟
2. ما هي تداعيات التصريحات العامة التي يبدي بها القضاة حول ولايتهم القضائية؟
3. هل توجد آلية مراقبة لرصد الأنشطة الممارسة خارج نطاق الولاية القضائية؟

III. تقييم الإصلاحات الحالية والمستقبلية المحتملة

١. هل ثمة إصلاحات جارية فيما يتعلق بالنقاط المذكورة أعلاه؟ في حال وجودها، ما هي وكيف تؤثر على استقلالية القضاء وحياد القضاة؟
٢. ما هي الإصلاحات الجارية و/أو المستقبلية المحتملة التي قد تكون فعالة وكيف؟
٣. ما هي الضمانات الهيكلية والقانونية لحماية السلطة القضائية من الضغوطات التعسفية؟
٤. ما هي الوسائل التي تضمن للقاضي ممارسة عمله وإصدار قراراته باستقلالية تامة وألا يخضع في عمله سواه للقائه؟